

نظرى خالص—ويذهب وليم چيمز أيضا إلى أن المنهج العملى فى جوهره معارض للنزاعات العقلية ، لأنه لا يسلم مطلقا بأن ثمة «حقيقة» في ذاتها ، أو أن هناك عقلا مطلقا ليس على الواقع سوى أن يخضع لمنطقه أو أن يتطور على أساسه . وهكذا نرى أن المنهج العملى هو عبارة عن صراع عنيف ضد فكرة «الحقيقة» ، على نحو ما تصورتها الفلسفات المثالية التقليدية . La Vérité

### نظريّة چيمز في الحقيقة :

أراد وليم چيمز أن يطبق منهجه العلمى على مشكلة طبيعة الحقيقة ، فذهب إلى أن ما يحدد معنى الحقيقة . «Truth» على العموم إنما هو ما يترتب عليها من نتائج Consequences وإذا كانحن في العادة نميز بين صدق القضية (من حيث هي قول يكافئ فيه الإثبات الشيء الثابت ) وبين مجموع العمليات التي لا بد من القيام بها من أجل امتلاك تلك الحقيقة أو من أجل التوصل إلى معرفة صحتها ، فإن الفلسفة العملية ترفض مثل هذا التمييز ، وتذهب إلى أن الحقيقة ليست بمجموع تلك العمليات . فالنظريّة الصحيحة إن هي إلا تلك النظرية التي تقدونا بالفعل إلى النتائج العملية الفعالة . وهكذا يمكننا أن نقول بصفة عامة إننا نعرف أي موضوع من الموضوعات معرفة حقيقة ، حينما نقوم بالفعل ، أو حينما نستطيع أن نقوم على الأقل ، بتحقيق تلك العمليات التي من شأنها أن تنتقل بنا من تجربتنا الراهنة إلى تجربة أخرى جديدة تأتي بنا مباشرة أمام الموضوع المراد معرفته . وعلى ذلك ، فإن الفكرة الحقيقة ليست بمثابة صورة مطابقة للشيء ، بل هي بالأحرى عبارة عن فكرة من شأنها أن تقدونا إلى إدراك ذلك الشيء .  
ييد أننا نجد عند چيمز تعريفا آخر للحقيقة يختلف عن التعريف السابق من بعض التواحي ، إذ نراه يقول إن القضية لا تكون صحيحة (أو حقيقة) إلا إذا كان في قبولنا لها ما ينتهي بنا إلى نتائج مرضية ، أعني أن صدق القضية رهن بما يترتب على التسليم بها من إرضاء لحاجات الفرد البشري ، بسيطة كانت أم معقدة . وبينما نجد أن التعريف الأول للحقيقة لا يكاد يخرج بنا عن مجال

الإدراك المباشر للموضوع ، باعتبار أن هذا الإدراك هو المرحلة الأخيرة في صميم تلك العملية التي نسميها باسم «الحقيقة» Truth ، نرى أن التعريف الثاني يكاد يكون مستقلًا تمام الاستقلال عن كل إشارة إلى الإدراك ، إذ الإحالة هنا إلى فكرة الاختبار أو الامتحان Épreuve ، أعني امتحان الفكرة عن طريق التطبيق أو الاختبار العملي ، بحيث إن الخطأ نفسه ليبدو هنا ضربا من الفشل أو الخسارة . وبهذا المعنى الأخير تصبح «الحقيقة» أقرب ما تكون إلى «الاعتقاد الحيوي La croyance vitale على نحو ما فهمه نيومان Newman وتلك فكرة لا يستبعد أن يكون وليم جيمز قد أخذها عن والده هنري جيمز (ذلك العالم اللاهوتي النازل من سلالة إمرسون) . وعلى كل حال فقد ذهب جيمز إلى أن الحق لا يكون حقا إلا إذا كان في خدمة الخير ، كاذهب أيضا إلى أن الحقيقة الحية ليست فكرة تتنقل من ذهن إلى آخر ، بل إنما الحياة وحدتها هي التي تفصل في قيمة الحقائق ( E. Bréhier : «Histoire de la Philosophie », r. II., P. 1040 )

ولو أردنا أن نعرف الأصل في نظرية جيمز في الحقيقة ، لوجدنا أن نزعة جيمز التجريبية هي التي دفعته إلى جعل «الحقيقة» ضرورة من «التحقق» Vérification ، كما هو الحال في العلوم مثلا . الواقع أن كل الحقائق العلمية إن هي إلا مجرد فرض تتحقق من صحتها عن طريق ملاحظة التجارب الجزئية وليس أشد النظريات العلمية احتفالا وانسجاما سوى مجرد فرض ، إلى أن نثبت من صحتها بالرجوع إلى وقائع ملاحظة . وهكذا الحال أيضا بالنسبة إلى سائر تصوراتنا ومفهوماتنا فإنه لا بد من أن تخضعها لحكم التجربة ، حتى تتحقق من صحتها علميا . فإذا ما طبقنا على المعانى والتصورات والأفكار هذا المنهج التجريبى ، كان في استطاعتنا أن نميز بين القضايا الصحيحة والقضايا الكاذبة ، لأن «الحقيقة ليست سوى اسم الجنس الذي ينطبق على كافة أنواع الأفكار ذات القيمة العملية المحددة ، مما تتحقق عمليا من تأثيره في مجال التجربة » . وهذا ما يعنيه وليم جيمز حينما يقول إن «الحقيقة» لا تعنى في مجال

الأفكار والمعتقدات شيئاً آخر سوى ما تعنيه في مجال العلم . والواقع أن الأفكار نفسها إنما هي أجزاء من التجربة ، وهي لا تصبح حقيقة إلا بقدر ما تعينا على أن تكون علاقات مرضية جديدة مع أجزاء أخرى من التجربة . فللحقيقة إذن طابع ذرائعي Instrumental ( على حد تعبير ديوى ) ، لأن وظيفة الحقيقة تنحصر في الربط بين أجزاء تجربتنا ربطاً عملياً مرضياً ناجحاً . وهكذا يقرر چيمز مع مدرسة شيكاغو أن صدق الأفكار إنما يعني قدرتها على العمل أو على أداء وظيفة : Truth in our ideas means their power to "work"

لقد كان الفلاسفة القدماء يتوهمون أن هناك عالماً معقولاً ، فوق الزمان والمكان ، فيه توجد كل الحقائق الممكنة ، فكانت القضايا الإنسانية في نظرهم صادقة بقدر ما تجيء مطابقة لتلك الحقائق الأزلية . ولما جاء المحدثون أنزلوا الحقيقة من السماء إلى الأرض ، ولكنهم ظلوا يرون في الحقيقة شيئاً سابقاً على أحكامنا وقضاياها . وما مهمة العلم في نظر المحدثين سوى الكشف عن الأشياء والواقع ، إذ بذلك يتضمن لنا أن نخرج الحقيقة من مكمنها وأن نلقى عليها من الضوء ما يكفي للوقوف على قوانين الأشياء . وبهذا المعنى ظل المحدثون ينظرون إلى الواقع على أنه كل منظم متوازن تسود بين أجزائه رابطة منطقية هي الحقيقة نفسها . ولكن التجربة — على نحو ما رأها چيمز — لا تكشف لنا عن أي شيء من هذا القبيل : إذ أن العالم كارأينا ليس وحدة متاسكة ، بل هو مجموعة من الأشياء التي تتطور وتتغير في صيغورة مستمرة وزمان حتى متجاد .. وإذا كان الرأى التقليدي القائم على فكرة الثبات يعرف الحقيقة على أساس تطابقها مع شيء موجود من ذي قبل ، فإن ولیم چيمز لا يرى في الحقيقة مجرد نسخة مطابقة لما قد كان أو ما هو كائن ، بل هو يرى أن الحقيقة تؤذن بما سيكون ، أو هي على الأصح تعد فعلنا لما سوف يكون . وبعبارة أخرى فإنه إذا كانت الفلسفة التقليدية تميل إلى أن تجعل «الحقيقة» تنظر دائماً إلى الخلف ، فإن الفلسفة العملية تجعلها تنظر دائماً إلى الأمام . وقد لخص برجسون ( في المقدمة التي كتبها

للترجمة الفرنسية لكتاب وليم جيمز المسمى بالبر جاتزم ) وجهة نظر جيمز في الحقيقة فقال : « بينما ترى المذاهب الأخرى أن أية حقيقة جديدة إن هي إلا اكتشاف *Découverte* ترى الفلسفة العملية أنها اختراع « *invention* » (١) .

من هنا نرى أن « الحقيقة » في نظر جيمز ليست « صفة ساكة » أو « خاصية قارئة » *Stagnant property* في أية فكرة من الأفكار ، بل هي أقرب ما تكون إلى حدث يعرض للحقيقة فتصبح بمقتضاه صحيحة . وفي هذا يقول جيمز بصريح العبارة : « *Truth happens to an idea. It becomes true, is made* » ( P 201 ) « *true by events* » فالفلسفة العملية ( كما رأينا ) لا تجعل من الحقيقة مجرد توافق بين أفكارنا والواقع ، بل هي تقرر أن الفكرة تصبح حقيقة حينما يثبت بالتجربة أنها فكرة صالحة مفيدة . والواقع أن الفلسفة العملية هي الت نتيجة المنطقية الضرورية للنزعة التجريبية . لأنه إذا كانت الحقيقة كامنة في الإحساس وحده ، وإذا كان « التصور » *Concept* هو عبارة عن خلاصة تحكمية للتجربة الحسية ، فإن القيمة الوحيدة للتصور سوف تنحصر في طابعه التحكمي *Arbitraire* من حيث هو ملامح أو حقق لغاية عملية . ومن جهة أخرى فإنه إذا كان « التصور » ذاتيا صرفا ، وإذا لم يكن ينطوي في ذاته على حقيقة واقعية موضوعية ، فإن صحته لا يمكن أن تحدد إلا بالنظر إلى نتائجه ، أي بتطبيقه على الحقيقة الخارجية ، ومعرفة مدى نجاحه أو فشله في هذا السبيل . وتبعد بذلك فإن المذهب العملي *Pragmatism* لا بد أن يستحيل إلى مذهب تطبيقي *Practicalism* ينادي بامتحان الأفكار عملياً لمعرفة قيمتها ، وأثرها ، وفائدها ، وقوتها .

ويذهب جيمز إلى أننا لن نستطيع مطلقاً أن نتجاوز نطاق التجربة ، فليس هناك موضع لأن تتحدث عن حقيقة مطلقة ، أو عن « شيء في ذاته » ، يكون

نطاق كل منها فيما وراء الظاهره . وهكذا يستبدل چيمز بتلك الحقيقة المطلقة — التي لن تغير منها أية تجربة مستقبلة كائنة ما كانت ، حقائق متغيرة تتحقق من صحتها عن طريق التجربة ، وتنثبت من صحتها بالرجوع إلى نتائجها العملية . وما دامت « الحقيقة » Truth هي « التحقق » Verification ، فإن الأفكار الحقيقية إنما هي عبارة عن أفكار موجهة ، أو فروض ناجحة ، أو عمليات مشمرة . وليس من المهم أن تكون ثمرة الفكره مباشرة ، إذ قد لا نستطيع أن نتوصل إلى النتائج العملية المترتبة على فكرة ما من الأفكار بطريقه سريعة مباشرة ، دون أن يكون في ذلك ما ينفي عن تلك الفكرة طابع « التتحقق » أو إمكانية التتحقق Verifiability على الأقل . الواقع أنها كثيراً ما نكفي أنفسنا مئونة التتحقق من الكثير من أفكارنا العاديه ، اكتفاء بهذه الإمكانية ( إمكانية التتحقق ) التي نحن على ثقة منها . وهذا فإن چيمز يقرر أن معظم الحقائق تعيش على نظام مالي قوامه الاستدانة Credit system وتظل أفكارنا وعتقداتنا سارية المفعول ، طالما ظل الناس يتقبلونها دون تحدي أو توجس ، مثلها في ذلك كمثل أوراق النقد التي تظل محفوظة بقيمتها طالما ظل الناس يتداولونها فيما بينهم . ( « Pragmatism » , P. 207 )

ولو أنها أنعمنا النظر في مذهب چيمز في « الحقيقة » Truth ، لوجدنا أنه يستعمل كلمة « نتائج » Consequences بمعنىين مختلفين ، مما يدلنا على أنه قد ظلل متأرجحاً بين المزاج الخشن Tough - minded والمزاج الرقيق Tender - minded .. أما المعنى الأول فهو ذلك الذي يقرر أن معنى أيه قضية Statement هو عبارة عن نتائجها المباشرة التي يمكننا أن نتحقق منها عن طريق التجربة . وهذا هو ما قصد إليه بييرس في الأصل بنظريته في المعنى ، حينما ذهب إلى أنه حيث لا يكون ثمة نتائج عملية مباشرة ، فليس ثمة معنى . والمنهج العملي — مفهوماً على هذا النحو — هو وثيق الصلة بفلسفة الذرائع Instrumentalism وببعض الفلسفات الوضعية المعاصرة . ولو أخذنا بوجهة نظره ، لكان علينا أن نسلم بأنه ليس ثمة موضع لإثارة

الكثير من المشاكل الميتافيزيقية كمشكلة الله مثلاً : لأنه سواء قلنا إن الله موجود أم قلنا إنه غير موجود ، فإنه لن يكون في استطاعتنا عن طريق التجربة الموضوعية المباشرة أن نتحقق من وجود أي فارق حقيقي بين معنى هاتين القضيتين .

وأما المعنى الثاني لكلمة « نتائج » Consequences عند وليم جيمز فإنه يشير إلى النتائج غير المباشرة التي تترتب على الإيمان بفكرة أو التمسك بعقيدة . وفي هذه الحالة ليس للقضية ذاتها نتائج موضوعية مباشرة تتحقق منها عن طريق التجربة ، بل إن للإيمان بتلك القضية نتائج عملية مرضية . وبهذا المعنى يمكننا أن ننظر إلى الإيمان بالله على أنه ينطوى على معنى ، لأنه يحدث بالفعل اختلافاً كبيراً في حياة المؤمن . ييد أن النتائج المترتبة على هذا الإيمان في مجال التجربة ليست مستخلصة من القضية ذاتها ، أو من الواقعة المفترضة ، بل هي وليدة الاعتقاد بأن هذه القضية أو الواقعة المفترضة مثل هذه النتائج . وبعبارة أخرى فإنه ليس وجود الله نفسه هو الذي يحدث فارقاً أو اختلافاً فيما يختبره الفرد في مجال تجربته ، بل كل ما هناك أن اعتقاد الفرد بوجود الله من شأنه أن يصبح بصبغته الخاصة موقفه من الحياة ونظرته العامة إلى الوجود ، فيحدث نتائجه بطريقة غير مباشرة . وحينما يشعر المرء بالراحة أو السلوى لأنه على يقين من أن الله موجود ، فإن هذه الراحة أو تلك السلوى ليست هي معنى إيمانه بأن الله موجود ، وإنما هي مجرد نتيجة لتمسكه بهذا الإيمان أو ذلك الاعتقاد « Belief » .

ومهما يكن من شيء ، فإن وليم جيمز قد فهم كلمة « نتائج » على نحوين مختلفين ، فوقع بذلك تحت تأثير كل من العقلانيين الخشناء والرقيقة ، دون أن يستطيع التوفيق بينهما تماماً . ولو أن جيمز بقى مخلصاً للمبدأ العملي على نحو ما وضعه بييرس ، لكان عليه أن يجعل محك صدق الأفكار هو الرجوع إلى نتائجها العملية المدركة Perceptual في صميم التجربة . ولكنه وسع من معنى الكلمة « نتائج » فأدخل في نطاقها الآثار الوجدانية والغايات العملية ... إلخ . وهكذا أصبح « الحق » في نظر جيمز يعبر عن « الملائم » Expedient في مجال التفكير ، كما أن « الخير » هو « الملائم » في مجال السلوك . وربما كان في وسعنا أن